سيدي الرئيس،

تود المنظمة الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، بدعم من مؤسسة السلام، لفت انتباه المجلس إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في البحرين. ففي حين تعهدت البحرين بتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد من خلال قبول توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني، إلا أن الوضع الفعلي لحقوق الإنسان في البلاد مستمر في التدهور.

إن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، كما لوحظ في الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012 ومن قبل مختلف ممثلي الأمم المتحدة، لا تزال تشمل استخدام التعذيب والاعتقال التعسفي وفرض قيود على حرية التجمع والتعبير والصحافة، فضلاً عن مزيد من القيود على المجتمع المدني والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

لازال النشطاء السلميين البارزين من مختلف شرائح المجتمع البحريني في السجن بتهم تتعلق بعملهم. وهذا يشمل سجناء الرأي المدافعين عن حقوق الإنسان نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة والبروفيسور عبد الجليل السنكيس والدكتور علي العكري والمصور الصحفي حسين حبيل ورئيس جمعية المعلمين البحرينية مهدي أبو ديب.

أيضا نلاحظ بقلق بالغ أنه منذ عام 2006 لم يتمكن أي من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة من زيارة البحرين، لمتابعة العدد المتزايد من التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتي لا تزال مكاتبهم تستلمها. وما يثير القلق بشكل خاص هو إلغاء زيارة المقرر الخاص المعني بالتعذيب، السيد خوان منديز، مرتين. ندعو المجلس إلى تشجيع البحرين بشدة للتعاون الكامل والفوري مع مختلف الإجراءات الخاصة، ولا سيما المقرر الخاص المعني بالتعذيب.

في الواقع، حالة حقوق الإنسان في البحرين ملحة. كذلك نحث المجلس على العمل مع حكومة البحرين لتشجيع إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وإنشاء مكتب دائم للمفوضية في البحرين يملك صلاحية كاملة لتقديم التقارير والتحقيق.

شكراً لكم.